الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الـديـوان

خلية الإعلام و الاتصال

Synthèse de presse

ملخص الصحـــافة

https://madr.gov.dz

الخبر
EL KHABAR
الصفحة: 12

حصيلة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

تسجيل أزيد من 11 ألف مشروع استثماري

● شهدت الجزائر نموا في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في سياق السعي إلى إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، من خلال إصلاحات متعددة تهدف إلى تحسين بيئة ومناخ الأعمال وزيادة التنافسية.

وتتجلى هذه التطورات في أعداد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة، إضافة إلى شراكات استراتيجية مع شركات دولية كبرى بفضل التعديلات في التشريعات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية لتعزيز العلاقات الدولية، حيث سجلت خلال الفترة ما بين الفاتح نوفمبر 2022 و30 سبتمبر 2024، وفقا لتقديرات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار استقطاب 63 مشروعا مسجلا في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وسجلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أزيد من 11 ألف مشروع استثماري إلى غاية ديسمبر الجاري، بقيمة مالية تفوق 4400 مليار دج، حسب المدير العام للوكالة، عمر ركاش، حيث تم الاعتبار أن أكثر من 50 بالمائة من هذه المشاريع دخلت مرحلة الإنجاز والتجسيد، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار بالجزائر.

ووفقا لتقديرات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، فإن "عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى شبابيك الوكالة، من 2022 إلى غاية 10 ديسمبر الجاري، ارتفع إلى 11 ألفا و76 مشروعا، وأن المبلغ الإجمالي المصرح به لهذه الاستثمارات فاق 4450 مليار دج"، ويرجع ذلك إلى "عودة الثقة لدى المستثمرين في مناخ الاستثمار في الجزائر".

وستسمح هذه المشاريع التي "دخل أزيد من 50 بالمائة منها فعليا حيز التجسيد، بتوفير ما يقارب 270 ألف منصب عمل، حسب التزامات أصحابها". وأحصت الوكالة 10.496 مشروعا بقيمة مصرح بها تصل إلى 4.339 مليار دينار، ومن بين 193 مشروعا مرتبط بمستثمرين أجانب، هناك 69 استثمارا أجنبيا مباشرا و124 مشروعا بالشراكة مع مستثمرين محليين، بقيمة 7.2 مليار دولار.

ح.ص

يخص إنتاج الحبوب والبقوليات

مشروع استراتيجي مدمج جزائري إيطالي في القطاع الزراعي

● رسمت الجزائر وإيطاليا شراكة استراتيجية في القطاع الزراعي، من خلال مشروع متكامل لإنتاج القمح الصلب والبقوليات والبذور والعجائن بولاية تيميمون، بالشراكة مع شركة بونيفيكي فيرارييزي، باستثمار قدره 420 مليون يورو، في إطار خطة ماتاي لحكومة روما الموجهة للقارة الإفريقية.

ويتعلق هذا المشروع المدمج، بإنتاج الحبوب والبقوليات على مساحة تقدر بـ36 ألف هكتار بولاية تيميمون، بقيمة إجمالية تقدر بـ420 مليون يورو، مشيرا إلى أنه يندرج ضمن المخطط الوطني الخاص بتطوير الشعب الاستراتيجية الذي يشمل الحبوب والبقوليات والنباتات السكرية والزيتية والبذور وكذا الحليب، المنبثق من التزامات وتوجيهات رئيس الجمهورية ومن مخطط الحكومة وكذا الاستراتيجية القطاعية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية الواسعة الاستهلاك.

وجاءت الاتفاقية الموقعة بين الطرفين لتعزيز علاقات الشراكة التي تربط الجزائر وإيطاليا، حيث أن هذا المشروع المدمج لإنتاج الحبوب والبقوليات، بالشراكة مع بونيفيكي فيرارييزي الإيطالية والصندوق الوطني للاستثمار، يعتبر ثاني أكبر مشروع زراعي وصناعي يجسد ميدانيا خلال فترة زمنية وجيزة، بعد ذلك الموقع مع مجموعة "بلدنا" القطرية لإنجاز مشروع متكامل لتربية الأبقار الحلوب وإنتاج الحليب المجفف بولاية أدرار.

وخصص للمشروع مساحة قدرها 35.450 هكتار لزراعة القمح ومختلف أنواع البقوليات، بينما ستخصص المساحة المتبقية لتشييد مركب صناعي غذائي يتكون أساسا من مطحنة ومنشأة للتخزين ووحدة لإنتاج العجائن الغذائية وغيرها من المرافق الحيوية للمشروع. ويتيح المشروع استحداث أكثر من 6700 منصب شغل، منها ما يقارب 1600 منصب دائم ونحو 5100 منصب غير دائم، حيث سيحوز الطرف الجزائري على 49 بالمائة من المشروع، في حين ستؤول 51 بالمائة منه لصالح شركة بونيفيكي فيرارييزي.

وينتج المشروع 270 ألف طن من القمح الصلب و6 آلاف طن من العدس و11 ألف طن من الحمص، إضافة إلى العجائن.

ح.ص

مشروع جزائري قطري لإنتاج الحليب المجفف.. ضمان الأمن الغذائي وإحلال الواردات

"بلدنا" استثمار مشترك يغطي 50 بالمائة من حاجيات السوق

● يمثل المشروع الجزائري القطري لإنتاج الحليب المجفف، المعلن عنه في الجزائر، من بين أهم المشاريع الهيكلية المشتركة في 2024، وتهدف الجزائر من خلاله إلى إحلال وارداتها من الحليب المجفف وتوفير فرص عمل، مع ارتقاب بداية إنتاج شركة بلدنا في الجزائر في عام 2026 لبلوغ مستوى تحقيق تغطية نصف حاجيات الجزائر في الحليب المجفف.

وتم التوقيع في 27 أفريل 2024 بالأحرف الأولى على هذه الاتفاقية، وينتظر على خاتمة إبرام عقد مشترك جزائري قطري بين وزارة الفلاحة وشركة "بلدنا"، أن تتجسد عمليا المرحلة الأولى للإنتاج بمشروع شركة "بلدنا" القطرية لإنتاج الحليب المجفف في جنوب البلاد، لا سيما في ولاية أدرار في غضون سنة 2026.

وسيتم تنفيذ مسار الإنتاج على أربع مراحل، أولها ستكون في أفق 2026، وآخرها بعد تسع سنوات من انطلاق المشروع. وينتظر أن يشهد المسار بعد الإمضاء على الاتفاقية الإطار، سيلية التوقيع على عدة اتفاقيات أخرى لتجسيد هذا المشروع. ويتعلق الأمر بالقانون الأساسي للشراكة، اتفاقية المساهمين، اتفاقية شراء الحليب، وكذا الاتفاقية الخاصة بالامتياز لوضع تحت تصرف الشركة 117 ألف هكتار. وبرفقة المشروع وتسهيل كل الإجراءات لضمان انطلاق نشاطه خلال السنة الجارية 2024، تم لجنة مشتركة تضم شركة "بلدنا"، إداريين وتقنيين، مسؤولين محليين، مع تنظيم زيارات للمناطق التي سينفذ فيها المشروع. أما بالنسبة للتمويل، فسيكون مشتركا، وذلك بنسبة 51 بالمائة من الشركة المختلطة التي ستنشأ، و49 بالمائة قروض من البنوك الجزائرية، وستكون الشركة المختلطة التي ستدير المشروع مملوكة من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 49 بالمائة مقابل 51 بالمائة للجانب القطري.

ويتمثل الهدف الأول من المشروع الجزائري القطري المشترك في تلبية احتياجات الجزائر المحلية، مع إمكانية توجيه فائض الإنتاج نحو التصدير في مرحلة ثانية. وتجدر الإشارة أن التوقيع على اتفاق الإطار في نهاية أفريل 2024 جاء بعد 20 شهرا من الدراسات والمباحثات والتخطيط، بهدف تجسيد ما يعتبر "أكبر مشروع فلاحي وصناعي متكامل لإنتاج الحليب المجفف على مستوى العالم".

ويسمح المشروع بإنتاج قرابة 194 ألف طن من الحليب المجفف سنويا، على أن يتم في المرحلة الأولى استصلاح مزرعة خاصة بتوفير احتياجات الأعلاف وتصميم مزرعة بطاقة 50 ألف رأس من الأبقار وكذا خطوط إنتاج متطورة لإنتاج الحليب المجفف. ويصل إجمالي عدد الأبقار في السنة التاسعة من انطلاق المشروع، إلى 270 ألف رأس من الأبقار، مع إنتاج حوالي 1.7 مليار لتر من الحليب سنويا.

ح.ص

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
الصفحة :06

ولاية البيض

تلقيح أزيد من 6600 رأس من الأبقار

تم بولاية البيض تلقيح أزيد من 6600 رأس من الأبقار ضد مرض التهاب الجلد العقدي المعدي لدى الأبقار، حسبما أستفيد لدى المفتشية البيطرية الولائية.

وأفاد ذات المصدر أن هذه الحملة، التي انطلقت منتصف شهر نوفمبر المنقضي وتتواصل خلال شهر ديسمبر الجاري، قد سخرت لها كل الإمكانيات البشرية والمادية لإنجاحها على غرار ما يقارب 70 طبيب بيطري فضلا عن توفير كمية هامة من اللقاح وهو ما سمح لحد الآن بتلقيح أزيد من 6600 رأس من الأبقار لدى أزيد من 680 موال ومربي.

ووفقا لذات المفتشية فإن الهدف خلال هذه الحملة الوقائية هو الوصول إلى تلقيح عشرة آلاف رأس من الأبقار عبر جميع مناطق الولاية.

وضمن نفس الجهود الرامية لحماية رؤوس الماشية من مختلف الأمراض، تم مؤخرا الانتهاء من حملة تلقيح أزيد من 13 ألف رأس من الأبقار ضد مرض الحمى القلاعية لدى ما يقارب 1400 مربي وتلقيح أكثر من 630 ألف رأس من الماشية (أغنام وماعز) ضد مرض طاعون المجترات الصغيرة لدى أكثر من 2300 مربي وموال.

الموعد اليومي
الصفحة : 07

ورقلة

تسجيل نجاح كبير في إنتاج الذرة الحبية ودوار الشمس

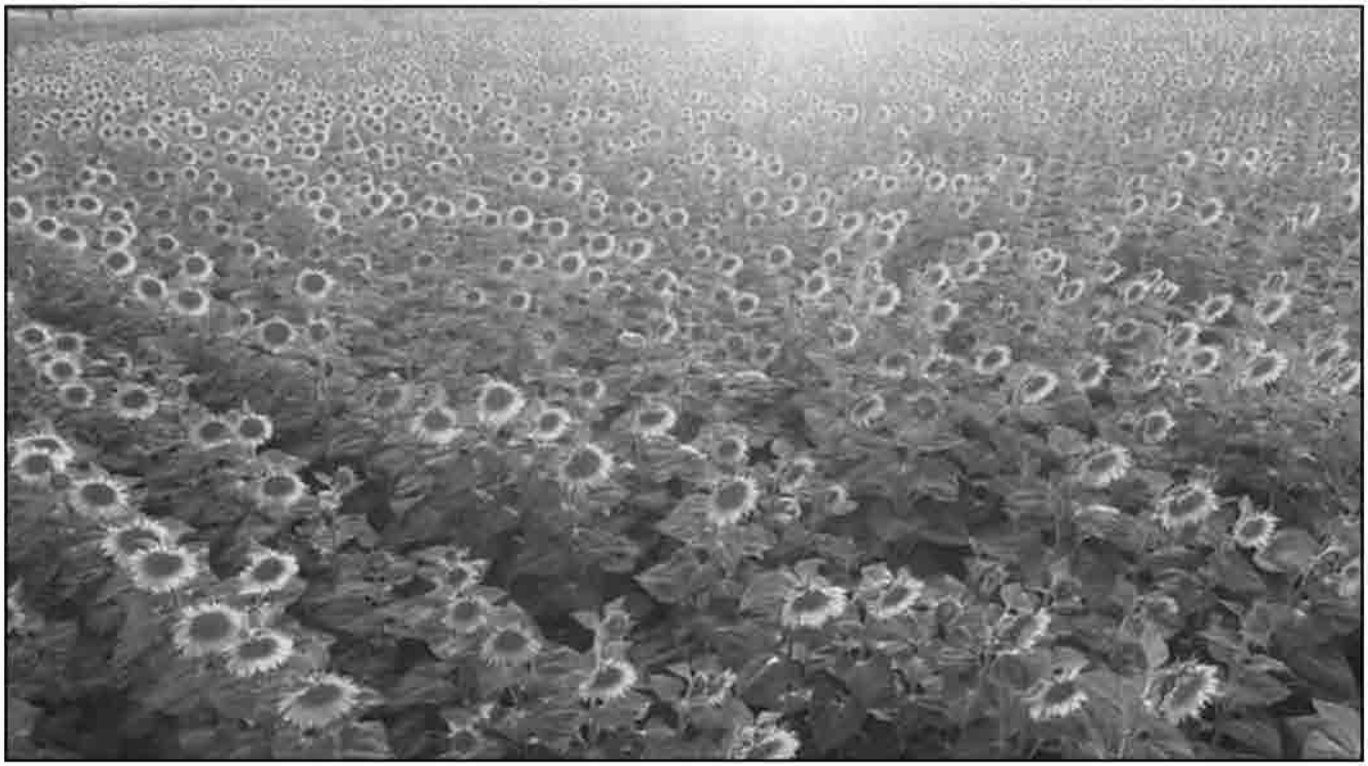

يتوقع إنتاج ما مجموعه 13,700 قنطار من محصول الذرة الحبية و12,540 قنطارا من دوار الشمس، في إطار حملة الحصاد والدرس لهذين المحصولين التي انطلقت بدائرة حاسي مسعود.

وبخصوص الذرة الحبية التي تتركز زراعتها بشكل رئيسي بمنطقة قاسي الطويل، فقد خصص لها في إطار الموسم الفلاحي الحالي مساحة إجمالية تقدر بـ 310 هكتار، تتقاسمها كل من "شركة النشاط الزراعي الغذائي" التابعة لمجمع سوناطراك بواقع 90 هكتارا ومؤسسة "قلوبال اقري فود" التابعة لمجمع مدار بـ 180 هكتارا وشركة "بنو مسعود" بمجموع 40 هكتارا.

أما بالنسبة لدوار الشمس الذي تتركز زراعته بنفس المنطقة، فقدرت المساحة الإجمالية المخصصة هذه السنة لهذا النوع من الزراعات الإستراتيجية بـ 570 هكتارا، كما جرى توضيحه. وتتقاسم المساحات المخصصة لإنتاج دوار الشمس بحاسي مسعود، كل من "شركة النشاط الزراعي الغذائي" بـ 60 هكتارا ومؤسسة "قلوبال اقري فود" بـ 210 هكتارات، فيما تتوزع باقي الأراضي الفلاحية المخصصة لهذه الزراعة والمقدرة بـ 300 هكتار على عدد من المستثمرين الخواص.

وتمثل المساحة المهيأة لزراعة دوار الشمس بدائرة حاسي مسعود نسبة 5، 91 من مجموع المساحة الإجمالية المزروعة بالولاية، وفقا للمعطيات الصادرة عن القسم الفرعي للفلاحة التابع لمديرية المصالح الفلاحية.

جدير بالذكر أن أول تجربة لهذا النوع من الزراعة بحاسي مسعود برسم الموسم الفلاحي 2023-2024 سجلت "نتائج مشجعة"، حيث فاق الإنتاج المحقق 2,180 قنطارا.

جمال. ح

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 09

المعرض الجهوي مطلع جانفي 2025

توقع إنتاج 4700 قنطار من الحمضيات بالبليدة

تتوقع المصالح الفلاحية لولاية البليدة، أن يصل معدل الإنتاج في شعبة الحمضيات لهذا الموسم، إلى 4700 قنطار، بالمقارنة مع السنة الماضية، حيث سُجل إنتاج 4500 قنطار، وهو ما تعكسه الوفرة في كل أنواع الحمضيات في الأسواق، وبأسعار جد معقولة، أثلجت صدور المستهلكين الذين عبروا عن ارتياحهم لهذه الوفرة.

رشيدة بلال

تستعد المصالح الفلاحية لولاية البليدة، مطلع جانفي المقبل، لتنظيم المعرض الجهوي السنوي للحمضيات، قصد الكشف عن القدرات الإنتاجية المتيجة في شعبة الحمضيات، حسب ما كشف عنه مدير الفلاحة، كمال فوضالة، لـ«المساء"، قائلا، إن المصالح الفلاحية لولاية البليدة، عرفت في السنتين الأخيرتين، وفرة في إنتاج الحمضيات بمختلف أنواعها، من "مندرين" وبرتقال وليمون، وأرجع الوفرة إلى دخول إنتاج الأشجار التي تم غرسها في السنوات الأخيرة، على مساحة عرفت هي الأخرى زيادة، حيث قدرت بـ20 ألف هكتار، ما يعني أن سياسة الحكومة المنتهجة في المجال الفلاحي أتت ثمارها، بالاعتماد على الغراسة المتطورة والحديثة التي تقوم على السقي بالتقطير، وغرس 800 شجرة في الهكتار، عوض 300 شجرة، أي اعتماد الزراعة بالتكثيف، التي أعطت إنتاجا وفيرا. في السياق، أشار المتحدث، إلى أنه رغم الفرحة الكبيرة للفلاحين، نظرا للإنتاج الوفير في الحمضيات، ما يجعلها متوفرة في الأسواق ويمكّن المستهلك من اقتنائها بأسعار جد معقولة، إلا أنهم يصطدمون في المقابل بضعف الأسعار في سوق الجملة التي لا ترضي الفلاحين، وتعمل مصالح الفلاحة، حسبه، من خلال المعارض واللقاءات الجوارية، على تشجيع الفلاحين من أجل ولوج التصدير والاستثمار في الصناعات التحويلية، لافتا إلى أن ولاية البليدة رائدة في الفلاحة، وحتى في الصناعات التحويلية، حيث تتوفر على ثلاثة مصانع تحويلية خاصة بالطماطم والمعجون، ويمكن لمنتج الحمضيات بولاية البليدة تغطية السوق بمنتج رفيع المستوى لأكثر من تسعة أشهر من كل الأصناف المختلفة.

من جهة أخرى، أوضح مدير الفلاحة، أن ما تنفرد به ولاية البليدة في مجال إنتاج الحمضيات، جعلها تسن سنة حسنة، بتنظيم كل سنة، معرضها الجهوي في شعبة الحمضيات، حيث تعرض من خلاله، القدرات الإنتاجية في مجال شعبة الحمضيات، فلا يخفى على أحد، يؤكد فضالة، أن ولاية البليدة تساهم بربع الإنتاج الوطني، ما يجعل المعرض فرصة لمقاسمة الخبرة التي يتمتع بها فلاح المتيجة في مجال غرس الحمضيات، ويعتبر كذلك فرصة لطرح المشاكل العالقة في حال الوفرة، ومنه البحث عن حلول خاصة بالشعبة، لاسيما في مجال التصدير والتحويل، وكذا اقتناء أصناف جديدة تلبي حاجيات المستهلكين، خاصة في ظل التحولات المائية، لافتا إلى أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة في مجال اقتصاد الماء، لذا لابد أن تستجيب غراسة الأشجار للتغيرات المناخية.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 11

تعزيز التنسيق بين البحث العلمي والواقع الزّراعي

الجلفة.. دعوة لتطوير زراعة الفستق الحلبي

اختتمت بولاية الجلفة فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ"تثمين زراعة الفستق الحلبي في الجزائر...إمكانيات وآفاق اقتصادية وتنموية"، الذي نظمته المنظمة الوطنية للشباب ذوي الكفاءات العلمية والمهنية من أجل الجزائر بالتعاون مع عدة جهات علمية وإدارية، واستمر الملتقى على مدار يومين، بمقر محافظة السهوب، وشهد مشاركة واسعة من فلاحين، أساتذة جامعيين وطلبة باحثين بهدف تعزيز التنسيق بين البحث العلمي والواقع الزراعي الميداني.

الجلفة: موسى دباب

أكّد بن جبور محمد فؤاد، عضو المكتب الوطني المكلف بالإعلام، أن هذا الملتقى يندرج ضمن المشروع الوطني للبحث العلمي (PNR)، الذي يسعى لتطوير زراعة الفستق الحلبي كبديل استراتيجي يدعم الاقتصاد الوطني. وأوضح أنّ زراعة الفستق، التي تعد من أكثر الزراعات الواعدة في العالم، تمثّل فرصة لتعزيز السيادة الاقتصادية للجزائر نظرا لسعره المرتفع في الأسواق العالمية، مشيرا إلى أن الجزائر تمتلك إمكانيات طبيعية وبشرية تجعلها مؤهلة للمنافسة في هذا المجال.

واعتبر المشاركون أنّ هذا الملتقى يعد سابقة من نوعها، حيث جمع بين الفلاحين والأساتذة والطلبة الباحثين لمناقشة الحلول العلمية والتطبيقية التي تساهم في النهوض بزراعة الفستق الحلبي. وتم تقديم أبحاث علمية متعددة حول كيفية غرس الأشجار، تطعيمها، وتوفير الظروف البيئية الملائمة لإنجاح هذه الزراعة. كما سلّطت مداخلات الفلاحين الضوء على التحديات والصعوبات التي تواجههم، مؤكدين على أهمية التنسيق مع الباحثين لتجاوز العقبات وتحقيق النتائج المرجوة.

من جهة أخرى، أشار المتحدث إلى أن زراعة الفستق تحتاج إلى فترة تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات لتصبح منتجة، ما يتطلّب صبرا من طرف المستثمرين، مشدّدا على أن الفستق الحلبي يمكن أن يشكّل بديلا واعدا للمحروقات، ويساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل توجهات الدولة في دعم مشاريع التنمية المستدامة.

وخلص الملتقى إلى جملة من التوصيات، أبرزها تخصيص الدولة أراض زراعية للشباب المهتمين بهذا المجال، توفير قروض بنكية ميسرة للفلاحين، وتعزيز البحث العلمي في هذه الشعبة الزراعية.

كما دعا المشاركون إلى استغلال المناطق السهبية، التي تضم أكثر من 24 ولاية، باعتبارها بيئة مثالية لتطوير هذا المشروع الطموح، ومواصلة الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الفستق الحلبي، تمهيدا لتصديره إلى الأسواق العالمية، بما يتماشى مع سياسة الدولة لتقليل الاعتماد على المحروقات وتنويع مصادر الدخل الوطني.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 11

تخصيص 10 هكتار بمحيط الحرمل بالقصدير

النعامة.. انطلاق التّسجيلات للرّاغبين في الاستثمار الفلاحي

انطلقت التسجيلات عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية لفائدة الراغبين في الاستثمار الفلاحي، وذلك للاستفادة من المحفظة العقارية السادسة للاستصلاح في إطار الامتياز، وفقا لما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 2021/11/04، المعدل والمتمم وذلك عبر محيط واد الحرمل، الكائن ببلدية القصدير الحدودية شمال غرب ولاية النعامة.

النعامة: سعيدي محمد أمين

خصّصت السلطات مساحة إجمالية تقدر بعشرة آلاف (000 10 هكتار)، على أن لا يتجاوز الطلب الواحد ألف هكتار (1000 هكتار)، باعتبارها المساحة القصوى المرخص بها في ولاية النعامة، وقد خصص الاستثمار بهذا المحيط لزراعات معنية، وهي الحبوب، الشعير، دوار الشمس، حبوب الذرة بالتداول مع البطاطا والبذور، وحدد الديوان الوطني للأراضي الفلاحية فترة التسجيلات مدة 21 يوما، انطلاقا من تاريخ يوم الأحد 22 ديسمبر، أي تاريخ بداية الإعلان.

وقد نظّمت اللجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي مؤخرا لقاءات لمدة ثلاثة أيام متتالية بحضور أعضاء اللجنة، لانتقاء المترشحين النهائيين، ممّن أودعوا ملفاتهم عبر منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وفقا لمقتضيات المرسوم التنفيذي رقم 432—21 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2021 المعدل والمتمم، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 نوفمبر 2022، الذي يحدد كيفيات وإجراءات منح المحيطات للاستصلاح في إطار الامتياز.

يجدر الذكر، أنّ ولاية النعامة خصّصت مساحة 80 ألف هكتار كمرحلة أولى للاستثمار الفلاحي من أجل جلب مستثمرين جادين للنهوض بالتنمية المحلية والمساهمة في الاقتصاد الوطني، وخصصت للزراعات الاستراتيجية، عملا بتوجيهات السلطات وتجسيدا لمقاربة الجديدة الرامية إلى استحداث مشاريع ذات بعد استراتيجي خاصة وأنها تتوفر على مؤهلات وإمكانيات هامة كالعقار الفلاحي، الكهرباء والمياه الجوفية.ولاية النعامة تتوفر على مساحة فلاحية تقدر بـ 2203000 هكتار من المساحة الإجمالية للولاية المقدرة بـ 29514 كلم 2، وتنفيذا لتوجيهات السلطات، وكذا في إطار المرسوم الجديد 55/24 الخاص بالاهتمام بالزراعات الاستراتيجية، وكذا تخصيص مساحات عقارية للاستثمار الفلاحي خصصت النعامة ثلاث محيطات أساسية منشأة وموجهة لمشاريع الاستثمار ذات طابع استراتيجي وهي محيط تسفساف ببلدية مغرار 120 كلم جنوب عاصمة الولاية، بمساحة تقدر بـ 23000 هكتار، خصص للزراعات الكبرى، والحبوب، المحيط الثاني هو محيط واد مسيتير ببلدية عسلة بمساحة 22000 هكتار هو الآخر له نفس خصائص المحيط الأول وخصّص لنفس الزراعات، إلى جانب محيط واد الحرمل ببلدية القصدير الحدودية بشمال الولاية أما المحيط الثالث فمتواجد بشمال الولاية، والذي تقدر مساحته 20000، تم الإعلان اليوم عن الانطلاق في عملية التسجيل بها في المنصة الرقمية لـ 1000 هكتار.

النصر ANNASR
يومية كل الفضاء
الصفحة: 11

تغير مسيروها وتجاوزت ديونها 100 مليار

300 مستثمرة فلاحية مهددة بفسخ العقود في الطارف

وجهت مديرية أملاك الدولة لولاية الطارف إعذارات أخيرة لحوالي 300 مستثمرة فلاحية، معنية بتحويل عقود الامتياز لمسيريها الجدد، بسبب وفاة أصحاب الامتياز أو تنازل أصحاب الامتياز لأحد ذوي الحقوق، من أجل تسوية وضعيتهم بالتقرب من مفتشيات أملاك الدوائر، لتسديد ديون أتاوى الامتياز وحق الانتفاع الدائم التي تجاوزت قيمتها 100مليار سنتيم، إضافة إلى تسديد حقوق مصاريف أملاك الدولة، الخاصة بتحرير العقود والرسم على الطابع ورسم الإشهار العقاري.

وذكرت، مصادر مسؤولة بمصالح أملاك الدولة لولاية الطارف، في تصريح للنصر، عن إمهال المتخلفين حتى نهاية الشهر الجاري من أجل تسوية وضعيتهم على أن تتخذ كل الإجراءات الإدارية، حيال المخلين بالتزاماتهم بعد انقضاء الآجال المحددة بأسبوع، بتحويل ملفاتهم إلى مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية لولاية الطارف، لإتمام إجراءات فسخ عقود الامتياز للأراضي الفلاحية والمستثمرات، طبقا للمادة 29 من للقانون 03/10 المؤرخ في 2010/08/15، المتعلق بحق الانتفاع من الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، وهذا بعد أن تقرر مؤخرا فسخ عقود حق الامتياز الفلاحي، بسبب تماطل المعنيين تسوية وضعيتهم وتسديد ما عليهم من ديون اتجاه مصالح أملاك الدولة، حيث يوجد 40 عقد امتياز محل إتمام إجراءات الفسخ، على أن يتم استرجاع الأراضي والمستثمرات الفلاحية من قبل الجهات المختصة لإعادة منحها لفلاحين ومستثمرين آخرين، وفق دفاتر شروط محددة وعقود الامتياز في سياق تطوير النشاط الفلاحي وتشجيع الاستثمار والشراكة بهذا القطاع الحيوي، المنتج للثروة ولمناصب الشغل.

من جهتها، أنهت لجنة ولائية مشتركة بالتنسيق مع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، عملها الميداني المتعلق بتطهير العقار الفلاحي غير المستغل واسترجاع الأراضي المهملة، التي وجهت بشأنها المصالح المعنية في خرجات ميدانية سابقة إعذارات لأصحابها، حيث فاقت المساحة الإجمالية غير المستغلة التي تم إحصاؤها، أكثر من ألف هكتار والتي تقرر توزيعها على المستثمرين، الفلاحين والشباب البطال عن طريق اللجنة الولائية التي يرأسها الوالي، وهذا بعد أن تم استرجاع في وقت سابق عدد من المستثمرات الفلاحية والإسطبلات والمستودعات الفلاحية والأقبية التابعة لها، والتي وزعتها السلطات المحلية لفائدة المستثمرين في نشاطات مختلفة، خاصة تربية المواشي وإنتاج الحليب، في إطار إعادة بعث هذه الشعبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي من هذه المادة الحيوية، خصوصا بمناطق الجهة الغربية للولاية، كالشط، شبيطة مختار، البسباس، زريزر وبن مهيدي، البليدة الرائدة في تربية المواشي.

وقامت أيضا، مصالح الفلاحة بتسوية وضعية عشرات الحالات للفلاحين الذين يحوزون ويستغلون الأراضي الفلاحية منذ سنوات دون سند قانوني، وهذا تنفيذا للقوانين الوصاية الصادرة في هذا الشأن، والرامية إلى التعجيل في تسوية وضعيات الفلاحين والمزارعين العالقة، حتى يتسنى لهم خدمة أراضيهم في إطار قانوني والاستفادة من إعانات ودعم الدولة، الموجه لمختلف الشعب الفلاحية، زيادة على التكفل بتسوية وضعية المستفيدين من المحيطات الفلاحية في إطار الاستصلاح عن طريق الامتياز، حيث مست العملية حوالي 100مستفيد على مساحة تفوق 400هكتار، في حين تستعد الولاية لتسليم مقررات استغلال الأراضي الفلاحية للشباب وحاملي الشهادات لترقية مجال المؤسسات الناشئة بإدماجهم في النشاط الفلاحي، بغرض المساهمة في تنمية القطاع وامتصاص البطالة وخلق القيمة المضافة، كما برمجت المصالح المعنية إنشاء عدد من المحيطات الفلاحية، بمناطق متفرقة من الولاية في نشاطات مختلفة تراعي خصوصية كل منطقة، إضافة إلى خلق مناطق نشاطات ذات صلة بتطوير بعض المجالات الفلاحية، على غرار الصناعات التحويلية الغذائية، الملابن والمذابح..وغيرها ، ناهيك عن دمج تربية المائيات في الفلاحة لتلبية احتياجات السوق والتوجه نحو التصدير، بعد أن تم التكفل بتكوين 250 فلاحا وشروع البعض في إنجاز مشاريعهم على مستوى مستثمراتهم الفلاحية، ودخول مرحلة الاستغلال.

نوري.ح

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة :08

المصالح الفلاحية تتحرك بعد الانتشار الواسع للظاهرة

لجنة لمراقة أحواض السقي العشوائية بولاية بومرداس

عينت المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، لجنة تقنية خاصة مكونة من عدة قطاعات تقف ميدانيا على حالة الأحواض المائية العشوائية التي تستعمل في السقي، من خلال تحديد مكان تواجدها ومعايير بنائها، ثم التقرير في مصيرها قد يصل إلى ردم كل حوض قد يهدد سلامة المحيط.

كشفت مديرية المصالح الفلاحية لبومرداس، عن تعيين لجنة تقنية خاصة بمراقبة وضعية أحواض السقي المبنية بصفة عشوائية والتي تم انجازها من طرف فلاحين بهدف السقي. إلا أن هناك معايير تضبط بناء مثل هذه الأحواض وكل مخالفة في هذا الشأن تؤدي لا محالة لإزالة الحوض –حسب ذات المصدر– خاصة وأن هذه الظاهرة منتشرة بجل بلديات الولاية، وأفادت مصدرنا أنه لم يتم تحديد موعد لخروج هذه اللجنة التقنية المنتظرة والتي تتكون من مصالح مديرية الفلاحة، الموارد المائية، الأشغال العمومية، مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

في السياق، كشفت المديرية عن منح 120 رخصة حفر آبار لفلاحي الولاية مؤخرا بهدف دعم المساحات المسقية التي بلغت بالولاية خلال الموسم الجاري حدود 35 ألف هكتار بزيادة قدرها 5 آلاف هكتار عن الموسم الماضي. إضافة لمنح قرابة 100 رخصة أخرى خلال الأسابيع القادمة بالنظر لعدد الملفات قيد الدراسة، مع التأكيد أن السقي الفلاحي أصبح مرهونا بشكل كبير بحفر الآبار بالنظر لتأخر هطول الأمطار، في انتظار الإفراج عن عمليات تهيئة وإعادة تأهيل عدد من السدود المتواجدة على مستوى الولاية على غرار بلديات الناصرية، سيدي دواد، كاب جنات، حيث ينتظر إطلاق الأشغال من طرف الجهات المعنية التي أكدت أنها مرتبطة بتوفير الغلاف المالي، خاصة وأن الدراسات الخاصة بها قد انتهت منذ فترة، وهذه العمليات حسب مصدرنا من شأنها السماح للفلاحين باستعمالها في السقي الفلاحي، خاصة في الجهة الشرقية للولاية.

■ سعيدة.م

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية اخبارية
الصفحة: 04

منعا للمضاربة بإعادة بيعها

المصالح الفلاحية بعنابة تشكل لجان تتبع ومعاينة لاستخدام الأسمدة الفلاحية

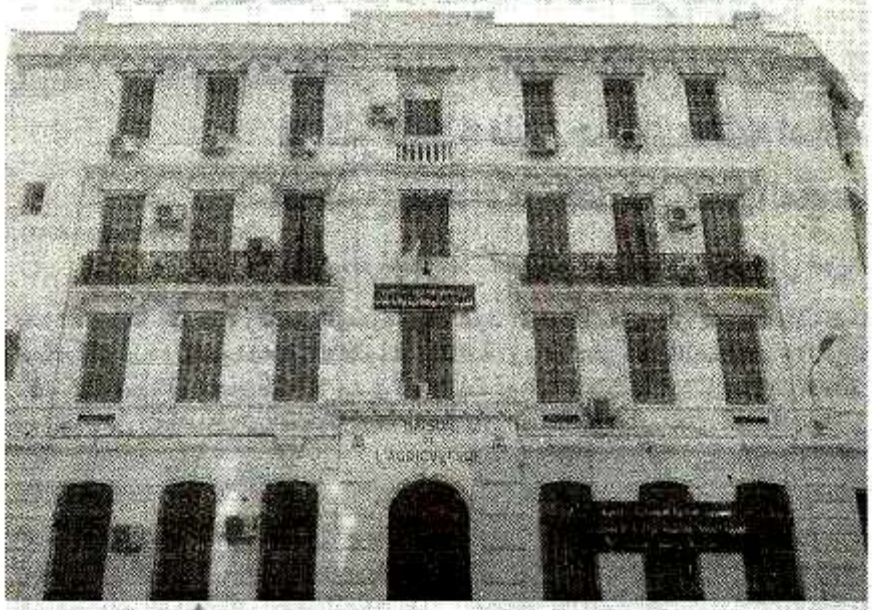

أمرت مصالح مديرية الفلاحة لولاية عنابة، رؤساء الأقسام الفرعية، بتشكيل لجان مراقبة ميدانية، تعمل على تتبع مسار عمليات اقتناء الأسمدة الزراعية المدعمة، للتحقق من الكميات المقتناة من قبل الفلاحين وتدوين محاضر معاينة يتم دفعها المصالح الوصية،، و تأتي هذه الاجراءات من أجل منع استغلال كميات الأسمدة لتحقيق أهداف المضاربة بإعادة بيعها من قبل بعض الفلاحين الذين يتبعون أساليب التحايل في الاستفادة من الامتيازات التي توفرها المصالح الفلاحية، من جانب آخر تم إسداء تعليمات لرفع العراقيل التي يقوم رؤساء الأقسام بتدوينها و المتعلقة بمنتجي الحبوب و التي من شأنها تأخير حملة الحرث و البذر، مع العلم أن المصالح الفلاحية كانت قد كشفت عن تقدم كبير لعملية الحرث و البذر للموسم الفلاحي عبر جميع المقاطعات الفلاحية وضبط المساحات المزروعة لبلوغ الأهداف المسطرة، خصوصا ،انه م توسيع مساحة الحبوب لأكثر من 15 ألف هكتار.

وتجدر الاشارة أن الغرفة الفلاحية لولاية عنابة، كانت قد أعلنت سابقا تخصيص كميات اضافية من الأسمدة يستفيد منها الفلاحون خلال الموسم الفلاحي الجاري تنفيذا لتعليمات وزارية أمرت بوقف تحديد حصص الأسمدة الممنوحة و التوجه نحو تسليمها حسب متطلبات كل منطقة و احتياجات التربة، في هذا السياق تتدخل مصالح الصحة النباتية في الأمر، مع متابعة نوعية وكمية استخدام المبيدات الحشرية، حفاظا على المنتج وصحة المستهلك في ان واحد،، كما أن كل المصالح الفلاحية كانت قد اجتمعت لضبط الاحتياجات الفلاحية من أسمدة وبذور حيث قدمت مختلف الشعب حجم احتياجاتها، كما سيتم عقد لقاء بين ممثلي المصالح الفلاحية و شركة أسميدال لإنتاج الاسمدة الفلاحية من أجل توفير مختلف أنواع الأسمدة طبقا للتحاليل الكيميائية للتربة بهدف توفير الكميات اللازمة لضمان مردودية انتاجية جيدة.

■وهيبة.ع

الخبر
EL KHABAR
الصفحة: 08

باتنة

فلاحو إينوغيسن يطالبون بمسالك ريفية

● يشتكي عدد من الفلاحين بعدة مشاتي ببلدية إينوغيسن، شرق ولاية باتنة. من قلة المسالك الريفية التي تعرقل تنقلاتهم اليومية من مقر البلدية إلى هذه الأماكن. وذكر عدد منهم لـ"الخبر" أن مسالك ريفية عديدة لا تزال تعيش حالة متردية من الاهتراء من سنة لأخرى. على غرار المسلك الفلاحي المؤدي إلى "أورميس. بركاب وأولاد بلاح" وعدة مسالك أخرى بالمحيط الفلاحي "تافرنت". وأخرى مؤدية للمحيط الفلاحي "شير أولاد حمزة". وكذا تلك التي تربط المحيط فلاحي "تيزوقاغين" بمحيطات مجاورة. إضافة إلى مسالك بقرية "لمصارة أولاد سعدون". وهي المشاتي التي عبر الفلاحون بها عن عدم رضاهم لقلة الاهتمام من الجهات المعنية لهذا المشكل المطروح منذ سنوات. والذي يعتبر برأيهم من أهم الانشغالات في فصل الشتاء. لما لها من دور في تسهيل حركة التنقل إلى حقولهم ومزارعهم. خاصة وأن معظم بساتين التفاح الذي تشتهر بها المنطقة تقع في مناطق جبلية. وقال عدد منهم لـ"الخبر" أن المسالك المذكورة تزداد تدهورا بمرور السنوات، ما يعيق دخولهم وخروجهم من مزارعهم، خاصة في فترات تستلزم حضورهم اليومي في بساتينهم.

س. مهيرة

الموعد اليومي
الصفحة : 06

مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية

تراجع محسوس في المساحات الزراعية المتضررة من الحرائق بمعسكر

سجلت مديرية الحماية المدنية لولاية معسكر في الفترة الممتدة من بداية ماي إلى غاية نهاية شهر نوفمبر الماضي، تراجعا محسوسا في المساحات الزراعية المتضررة من الحرائق مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

وأوضح، أول أمس، المكلف بالإعلام بمديرية الحماية المدنية، النقيب مهني الطاهر السيد مهني، على هامش لقاء تقييمي للمخطط الولائي للتدخل الصيفي لمكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية، بأن حصيلة مكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية (الفترة من بداية ماي إلى غاية نهاية شهر أكتوبر الماضي) عرفت نشوب 31 حريقا أتلف 5,5 هكتارات من القمح والشعير و14 هكتارا من حصيدة القمح، فضلا عن أكثر من 5800 ربطة تبن وتضرر 400 شجرة مثمرة، مسجلا تراجعا محسوسا مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية التي شهدت 39 حريقا أتلف أكثر من 11 هكتارا من محصولي القمح والشعير وأزيد من 8 آلاف ربطة تبن و250 شجرة مثمرة. وأرجع ذات المصدر هذا التراجع إلى زيادة الحس الوقائي لدى الفلاحين، وذلك من خلال حرصهم على تنفيذ تدابير الوقاية من النيران خلال عملية الحصاد والدرس.

كما ساهم أيضا التدخل السريع لأعوان الحماية المدنية على مستوى المستثمرات الفلاحية في تراجع المساحات الزراعية المتضررة جراء الحرائق، وتعد بلديات غريس وفروحة وتيزي وتيغنيف وسيدي قادة والغمري وعين فارس الأكثر تضررا من هذه الحرائق، استنادا إلى نفس المصدر الذي أكد بأن تدخل أعوان الحماية المدنية سمح بإنقاذ أكثر من 100 هكتار من محصولي القمح الصلب والشعير. وأبرز النقيب مهني بأن مديرية الحماية المدنية قامت بتمديد فترة تنفيذ المخطط الولائي لمكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية إلى غاية نهاية نوفمبر الماضي، نظرا للظروف المناخية المتمثلة في تأخر هطول الأمطار وارتفاع في درجات الحرارة أحيانا.

وأكد عدم تسجيل أي حريق على مستوى المناطق الغابية للولاية، مرجعا ذلك لنجاعة التدابير المتخذة في إطار مخطط مكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية، وكذا الحس الوقائي الذي تحلى به لاسيما السكان المجاورون للغابات.

الجدير بالذكر، فإن المديرية الولائية للحماية المدنية جندت إمكانيات بشرية ومادية هامة ضمن المخطط الولائي للتدخل الصيفي لمكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية، تتمثل في أزيد من 700 عون تدخل وإطار و65 آلية ما بين شاحنات ذات صهاريج من الحجم الكبير وسيارات رباعية الدفع ذات صهريج للتدخل الأولي.

ونُظم هذا اللقاء التقييمي بمبادرة من المديرية المذكورة بالتنسيق مع محافظة الغابات، بحضور إطارات ذات المديرية ومحافظة الغابات وممثلي الدوائر والمجالس الشعبية البلدية للولاية وهيئات ومؤسسات عمومية وعدد من الجمعيات ذات طابع بيئي.

دريس . م